الفصل الثاني

النفقات العامة

تطور مفهوم النفقات العامة :

أولا: **المدرسة التقليدية** لم تعطي اهتماما كافيا بالنفقة العامة من حيث طبيعتها ودورها وتأثيرها. واقتصر دور النفقات العامة على الإجراءات القانونية (طرق تحديدها –اجراءات تصريفها- الرقابة عليها) وذلك نتيجة اتباعها مبدأ **أولوية النفقات العامة** والذي ينص : أن الدولة تحدد إيراداتها تبعا لنفقاتها .
أما طبيعة النفقة العامة فهي استهلاكية فقط ومحايدة أي ليس لها دور أوتأثيرات اقتصادية واجتماعية
ثانيا : **المدرسة الحديثة** قامت بدراسة لطبيعة النفقات العامة ودورها ، فهي استهلاكية وانتاجية وقد يكون جزءا منها تحويلية . ولها دور إيجابي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

تعريف النفقة العامة:
مبلغ نقدي يخرج من ذمة الدولة أو أحد المؤسسات التابعة لها بهدف تحقيق نفع عام
أركانها ثلاثة :
1-مبلغ نقدي 2- تصدر من الدولة أو احدى مؤسساتها 3- تحقق نفع عام

أسباب نمو النفقة العامة :

*** أسباب اقتصادية:**

وتتضمن تطور دور الدولة في كافة المجالات إما لتحقيق التوازن وتقوم بالاستثمار المباشر رغبة منها في إدارة الموارد الاقتصادية أو عدم رغبة القطاع الخاص على الاستثمار فيها . كما أن متطلبات التنمية الاقتصادية مثل بناء المرافق الأساسية وتنمية القوى البشرية يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي

***أسباب سياسية:**
أ) داخلية : ترجع الى طبيعة النظام السياسي والاقتصادي المتبع
في النظام الرأسمالي القائم على الديموقراطية وترك الحرية للقطاع الخاص وبالتالي الحد من الانفاق الحكومي وهذا يتمشى مع متطلبات الأفراد لأن هذه النظم تعتمد على الضرائب لتمويل الإيرادات الحكومية . إذاً الحد من الانفاق الحكومي يؤدي إلى الحد من الضرائب .
أما في النظام الاشتراكي تحاول الدولة أن تفرض سلطتها من خلال الميزانية العامة وبالتالي تكون النفقات والضرائب عالية جداً في الميزانية العامة
ب) خارجية: وتتضمن ما يلي :
1- التقلبات السياسية العالمية مثل الحروب والكوارث التي تؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي

أ. مها العلويط

2- التطور المستمر في العلاقات الدولية في العصر الحالي ويشمل جانبين : (المساهمة في ميزانيات المنظمات الاقليمية والدولية يؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي – وكذلك نمو العلاقات الدولية يؤدي إلى اتساع نطاق المساعدات الخارجية وهذا يعني زيادة الانفاق الحكومي

***أسباب إدارية**

توسع الجهاز الحكومي وذلك بإدخال أجهزة حديثة في الإدارة بهدف رفع مستوى الأداء ومراقبة الحسابات في الدوائر الحكومية يؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي

***أسباب اجتماعية**

1- نمو الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع يؤدي إلى زيادة مطالبتهم الدولة بتحقيق العدالة عن طريق إعادة توزيع الدخل والثروة من أجل إزالة الفوارق الاجتماعية وهذا يؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي ، كما أن اتساع الحركة العمالية والنقابية تعمل على زيادة الانفاق الحكومي (مثل التأمين الصحي ، مشاريع الضمان الاجتماعي ، ضمان حد أدنى للأجور)

2- زيادة عدد السكان (بزيادة المواليد أو الزحف من القرى إلى المدن "التحضر") يؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي مثل : بناء المدن ، المرافق العامة ، الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة ، توفير عناية خاصة لفئات معينة من السكان من كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة

***أسباب مالية**

(وهي حالة خاصة بالدول النفطية)

كلما تمكنت الدولة من زيادة مواردها المالية استطاعت من زيادة انفاقها العام وهذا يعتمد على قدرتها في تنويع مصادر الإيرادات والأساليب في تحصيل تلك الموارد وعلى تقدمها اقتصادياً واجتماعياً وإدارياً ، فالدول المتقدمة يكون انفاقها أكبر من الدول النامية

كما أن كثيرا من الدول قد تلجأ إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي وهذا يؤدي إلى زيادة الانفاق العام

***ضعف الانتاجية في القطاع العام**

النمو الظاهري في الانفاق ماهو إلا زيادة في حجم الانفاق العام دون أن يصاحبها زيادة مماثلة في الخدمات العامة أو تحسينها والسبب هو :ارتفاع الأسعار يعمل على انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يجعل الحكومة دفع مبالغ أكبر من أجل الحفاظ على نفس الكمية من الخدمات العامة المقدمة

تقسيمات الانفاق العام

أولا: التقسيم الاقتصادي

ويعتمد على الطبيعة الاقتصادية للانفاق العام حيث أن معرفة طبيعة النفقة العامة يساعد على معرفة آثارها الاقتصادية والاجتماعية ويمكن التمييز بين نوين رئيسيين :

أ- النفقات الفعلية " الحقيقية " المباشرة ب- النفقات غير الحقيقية " التحويلية "

ومن أهم المعايير للتمييز بينهما ما يلي :

معيار الانتاج : إذا أدت النفقة العامة إلى زيادة مباشرة في الانتاج أي إذا حسب الانفاق الحكومي ضمن قيمة الناتج القومي فهي نفقة فعلية ، أما إذا لم يترتب على النفقة العامة أي زيادة مباشرة في الانتاج القومي فهي تحويلية

معيار استخدام الموارد: إذا نتج عن النفقة العامة استخدام الدولة مباشرة للموارد مثل شراء سلع وخدمات أو صرف رواتب فهي نفقة فعلية

معيار المقابل: إذا حصلت الدولة على مقابل النفقة التي تدفعها كانت النفقة فعلية

ثانياً: التقسيم الاداري

يهدف هذا التقسيم إلى توضيح العلاقات المالية بين الدوائر الحكومية والنشاطات المختلفة التي تقوم بها الحكومة ومن أهم طرق التقسيم الإداري مايلي :

أ-التقسيم على أساس الوحدات التنظيمية :

هو أقدم التقسيمات ويتم على أساس الوحدات الإدارية مثل الوزارات، الدوائر ،المكاتب والهيئات العامة . أي أن التقسيم يقوم على حسب السلطة التي تتصرف بالأموال العامة لذا تتحدد مسئولية الانفاق الفعلي على الوحدات الإدارية المختلفة ، وهو معمول به في كثير من الدول حيث يستخدم في تقدير حجم النفقات العامة في الفترات المقبلة .

ب-التقسيم على أساس الأنشطة الحكومية

ويسمى بالوظيفي : حيث تجمع النفقات العامة ضمن فئات متجانسة تعمل على تأدية نشاط أو وظيفة معينة (صناعة، زراعة ،بترول، مواصلات) والهدف منه إعطاء معلومات عن طبيعة الأنشطة التي تقوم بها الحكومة مما يحقق رقابة أفضل على النشاط الحكومي ويرفع من كفاءة استخدام الموارد

ج-التقسيم على أساس موضوع النفقة

ويسمى بالنوعي :وهو تقسيم الانفاق حسب الغرض التي تم الاتفاق عليه ، حيث تقسم النفقات العامة إلى أقسام رئيسية ويدرج تحت كل قسم النفقات حسب نوعها أو الغرض منها ، كأن تقسم النفقات العامة إلى أربعة أبواب (الأجور والرواتب ، المصاريف الجارية ، المدفوعات التحويلية ، الانفاق الاستثماري) ثم بعد ذلك تقسم النفقة العامة في كل باب من الأبواب السابقة حسب نوع النفقة على شكل بنود وكل بند يحتوي على مجموع الانفاق العام من نفس النوع

ترشيد الانفاق العام

يقصد به تخفيض عجز الميزانية العامة وذلك بتخفيض النفقات ولكن ليس بشكلها العام لأنها تقوم بتخفيض بنود النفقات العامة وهذا يسمى " الترشيد " أو زيادة انتاجية الانفاق العام

النفقة المنتجة: هي التي تحقق الهدف بأقل نفقة ممكنة، عندما الإيراد الحدي = النفقة الحدية (شرط توازن المنتج)
النفقة غير المنتجة : إذا كان الانفاق على برنامج معين أكبر من الانفاق الأمثل على نفس البرنامج
أسباب ظهور النفقة غير المنتجة :
1-البطالة المقنعة
2-عدم توافر دراسات الجدوى قبل القيام بالمشاريع الاستثمارية
3-الفساد الإداري
4-مشروعات الفيل الأبيض لأهداف سياسية وللوجاهة مع انخفاض العائد الاقتصادي للمشروع
5-إعطاء إعانات يستفيد منها الفقراء والأغنياء والمطلوب هو صرف الإعانات للفئة المستهدفة فقط (الفقراء)

أ.مها العويط